Smart International Sanctions and Their Humanitarian Effects

Asst. Lecturer Husam Rasool Ubaid Al-Kalabi

Wasit University Centre for Strategic Studies/ Wasit University

Email: Hussam.al_kalabi@uowasit.edu.iq

Abstract

This research addresses the issue of smart international sanctions as an alternative to comprehensive traditional sanctions, as a result of the numerous negative humanitarian effects caused by the latter and their violations of human rights. The research focuses on the fundamental question of the extent to which smart international sanctions have succeeded in achieving their humanitarian objectives, given that the humanitarian tendency is the primary motivation for adopting them when applying one of their forms, namely military, financial, trade, and travel-ban sanctions, as they are based on the characteristics of intelligence, selectivity, and temporariness. The legal basis for these sanctions is found in the provisions of the Charter of the United Nations and the European Union. The research concludes with a fundamental finding that smart international sanctions have limited negative effects rather than no negative effects, and that the permanent members of the Security Council and their allies are always protected from the application of such sanctions against them. Therefore, smart international sanctions should be applied without discrimination and the policy of double standards should be avoided. They should also be subject to periodic review when applied, with specified time periods for their implementation, in a manner that ensures their effectiveness in achieving their humanitarian objectives.

Keywords: Smart sanctions; forms of sanctions; universal and regional legal basis; humanitarian effects; practical applications.

الجزاءات الدولية الذكية وآثارها الإنسانية

م. م حسام رسول عبيد الكلابي

مركز جامعة واسط للدراسات الاستراتيجية/ جامعة واسط

الايميل: Hussam.al_kalabi@uowasit.edu.iq

الملخص.

في هذا البحث نتناول موضوع الجزاءات الدولية الذكية، كبديل للجزاءات التقليدية الشاملة نتيجة للأثار الانسانية السلبية الكثيرة التي خلفتها الاخيرة وانتهاكها لحقوق الانسان، ونرتكز على الاشكالية الاساسية التي تتمثل في مدى نجاح الجزاءات الدولية الذكية في تحقيق اهدافها الانسانية، كون ان النزعة الانسانية هي الدافع الاساسي لاعتمادها عند تطبيق احد صورها التي تتمثل بالجزاءات (العسكرية، المالية، التجارية، حظر السفر) لأنها تعتمد على خصائص الذكاء والانتقائية والتأقيت، ونجد الاساس القانوني لهذه الجزاءات في نصوص ميثاق الامم المتحدة والاتحاد الاوربي، ويخلص البحث الى نتيجة اساسية مفادها ان الجزاءات الدولية الذكية تكون ذات اثار سلبيه محدودة وليست معدومة وان الدول دائمة العضوية في مجلس الامن وحلفائها دائماً ما تكون في مأمن من تطبيق هذه الجزاءات بحقها، وبالتالي يجب ان يتم تطبيق الجزاءات الدولية الذكية بدون تمييز والابتعاد عن سياسة الكيل بمكيالين، وان تخضع لرقابة دورية عندما يتم تطبيقها مع وضع مدد زمنية لتطبيقها بما يضمن فاعليتها في تحقيق اهدافها الانسانية.

كلمات مفتاحية: الجزاءات الذكية، صور الجزاءات، الاساس العالمي والاقليمي، الاثار الانسانية، التطبيقات العملية.

المقُدمة

تعتبر الجزاءات الدولية احد ابرز الآليات التي يعتمد عليها التنظيم الدولي لغرض حفظ السلم والامن الدوليين، وفرض احترام القواعد الدولية وردع الافعال المخالفة لها، وان هذه الجزاءات قد شهدت تطوراً مستمراً عبر مرور الزمن، فانتقلت من الجزاءات التقليدية التي تكون شاملة وتعتمد على العشوائية عند تطبيقها فهي لا تمييز بين الجناة والمدنيين الابرياء، حيث تهدف الى الضغط على الدولة ككل مما جعل منها اداة تنتهك حقوق الانسان ويترتب عليها اثار انسانية واجتماعية واقتصادية كبيرة، الى نوع اخر من الجزاءات يعرف بـ (الجزاءات الدولية الذكية) يكون اكثر تطوراً ودقة حيث تتسم بالذكاء وتعتمد على الانتقائية والاستهداف عند تطبيقها، اي انها لا تستهدف الدولة ككل بل تعتمد على استهداف النخب السياسية والعسكرية والكيانات الاخرى من غير الدول التي ترتكب افعال تنتهك القانون الدولي وتهدد السلم والامن الدوليين، وتجنب المدنيين الابرياء الاثار السلبية حيث يكون الهدف الاساسي منها هو النزعة الانسانية، كون ان هذا النوع من الجزاءات اوجد من اجل تجنب الاثار الانسانية السلبية العميقة التي تترتب على تطبيق الجزاءات التقليدية الشاملة، ولقد تم تطبيق الجزاءات الذكية في حالات عديدة من قبل مجلس الامن والاتحاد الاوربي على دول وكيانات من غير الدول وقادة كبار بسبب ارتكابهم افعال مخالفة للقانون الدولي وتهدد السلم والامن الدوليين، ونفذت بشكل انتقائي ومستهدف.

اولاً– أهمية البحث:–

تتمثل أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على موضوع الجزاءات الدولية الذكية الذي يعتبر موضوعاً مهماً في مجال القانون الدولي، كونها تعتبر حلقة الوصل بين متطلبات حماية السلم والامن الدوليين من جهة وضرورات حماية حقوق الانسان من جهة اخرى، بالإضافة الى تتبع تطور مفهوم هذا النوع من الجزاءات وبيان اساسها القانوني، وكشف مدى نجاحها في تحقيق الهدف منها في حفظ السلم والامن الدوليين وتجنب الاثار الانسانية السلبية وذلك من خلال التطرق الى بعض التطبيقات العملية للجزاءات الدولية الذكية.

ثانياً– إشكالية البحث:–

تتمثل اشكالية هذ البحث في التساؤل الرئيسي الاتي: الى اي مدى قد نجحت الجزاءات الدولية الذكية في تحقيق اهدافها الانسانية، كبديل للجزاءات التقليدية الشاملة؟

ليتفرع عن هذا التساؤل العديد من التساؤلات الفرعية التي تتطلب الاجابة عنها، ابرزها:-

- ما هو مفهوم الجزاءات الدولية الذكية؟
- ما هو الاساس القانوني لتطبيق هذا النوع من الجزاءات؟
- ما هي صور واشكال هذا النوع من الجزاءات؟
- ماهي الاثار الانسانية التي تترتب على تطبيق هذا النوع من الجزاءات؟
- عندما يتم فرض وتطبيق هذا النوع من الجزاءات هل تصاحبها معاناة من الناحية الانسانية؟ وان وجدت هل هي بحجم المعاناة التي تسببها الجزاءات الدولية الشاملة؟

ثالثاً- اهداف البحث:-

نسعى في هذا البحث الى تحقيق جملة من الاهداف اهمها:

1- تأصيل مفهوم الجزاءات الدولية الذكية وتحديد خصائصها وبيان صورها المختلفة.
2- تحليل الاثار الانسانية التي تترتب على تطبيق وفرض الجزاءات الدولية الذكية على الدول والافراد والكيانات الاخرى من غير الدول.
3- تقديم المقترحات المهمة التي تعزز من فاعلية هذا النوع من الجزاءات في تحقيق اهدافها الانسانية.

رابعاً- منهج البحث:-

يقتضي موضوع البحث أن نتبع المنهج التحليلي بصورة رئيسية كونه الانسب لهذه الدراسة لتحديد المفاهيم الاساسية وتحليلها ودراسة اهم نصوص ميثاق الامم المتحدة والاتحاد الاوربي وقرارات مجلس الامن التي تتعلق بهذا الشأن، وكذلك المنهج المقارن من اجل المقارنة بين الاساس القانوني العالمي والاقليمي وبيان اوجه الاختلاف والاتفاق بينهما، بالإضافة الى المنهج الوصفي الذي لم يكن غائباً في هذه الدراسة.

خامساً- خطة البحث:-

لغرض الاحاطة بهذا الموضوع بشيء من التفصيل سنقسمه على مطلبين، نتناول في المطلب الأول مفهوم الجزاءات الدولية الذكية، في حين نتناول في المطلب الثاني آثار الجزاءات

الدولية الذكية من الناحية الإنسانية، ومن ثم ينتهي البحث بخاتمة تتضمن أبرز النتائج والمقترحات.

المطلب الاول

مفهوم الجزاءات الدولية الذكية

ان موضوع تحديد المفاهيم في مجال الدراسات القانونية يعد امرً ضرورياً، وذلك لان تحديد المفاهيم يعتبر الخطوة الاولى التي يجب ان يقوم بها الباحث، حتى تتضح الرؤيا البحثية من خلالها، وان مفهوم الجزاءات الدولية الذكية يختلف عن المفهوم الاخر للجزاءات الدولية وهو الجزاءات التقليدية ويكون هذا الاختلاف من جهتين اساسيتين: تتمثل الاولى في النتائج التي تترتب على مثل هذا النوع من الجزاءات، اذ ان الجزاءات الذكية تكون اكثر قدرة على تحقيق الالتزام بنصوص القانون الدولي، وذلك من خلال الضغط الذي تحققه على الفئات المستهدفة، لان هذا الضغط يكون على انواع مختلفة منها الضغط السياسي على المستوى الدولي الذي يتمثل في القيام بعزل الفئة المستهدفة منه عن المجتمع الدولي، بالإضافة الى الضغط الاقتصادي الذي يكون من خلال تقليص منافذ التمويل الخاص بالفئة المستهدفة، الذي يساهم في الحد من قدرة الفئة المستهدفة على الاستمرار في السلوك المخالف للقانون الدولي التي قد تسبب تهديداً للأمن والسلم الدوليين، أما الجهة الثانية فتتمثل في تصميم الجزاءات، اذ ان الجزاءات الدولية الذكية في تصميمها تبتعد عن الشمولية عند التطبيق من خلال القيام بتحديد النخب السياسية المسؤولة عن الانتهاكات، ومن ثم الانتقال الى عملية تحديد الاساليب التي سوف يتم استهدافهم المباشر من خلالها، الامر الذي يؤدي الى تخفيف حدة تلك الجزاءات على عموم السكان وبالخصوص الفئات الضعيفة [1].

ولغرض الالمام بمفهوم الجزاءات الدولية الذكية ارتأينا تقسيم هذا المطلب على فرعيين، حيث نبدأ بإعطاء تعريف لها ومن ثم نبحث خصائصا في الفرع الاول، ومن ثم نستعرض صورها واساسها القانوني في الفرع الثاني.

(1) ئاراس عبدالله نجم الدين، العقوبات الذكية في اطار التنظيم الدولي، اطروحة دكتوراه، كلية القانون- جامعة بغداد، 2023، ص7.

الفرع الاول

تعريف الجزاءات الدولية الذكية وخصائصها

اولاً– تعريف الجزاءات الدولية الذكية:– ان مصطلح الجزاءات الدولية الذكية لا يوجد له تعريف مانع جامع ومتفق عليه سواء على المستوى الفقهي او الاتفاقيات الدولية او المنظمات الدولية، وعلى الرغم من ذلك، فهنالك الكثير من البحوث والدراسات القانونية بينت مفهوم الجزاءات الدولية الذكية، وذلك من خلال الاعتماد على مجموعة من العناصر من ابرزها الفئات التي يستهدفها فرض هذا النوع من الجزاءات، او من خلال الاعتماد على الاثار السلبية التي تنتج عن الجزاءات التقليدية، فقد عرفت بانها " جزاءات يوقعها مجلس الامن لا تستهدف الدولة بكاملها ولكنها تستهدف الاشخاص الطبيعيين والهيئات والكيانات من غير الدول المنتهكة بأفعالها لقواعد القانون الدولي العام او المرتكبة افعال من شأنها تهديد السلم والامن الدوليين"[1] .

كما وتعرف الجزاءات الدولية الذكية بانها " احد انواع الجزاءات الدولية التي تتمثل بمجموعة من الجزاءات تفرض مجتمعة وغير مجزئة وتستهدف الفئات من غير الدول وتهدف الى تخفيف الاثار السلبية على السكان المدنيين ورفع المعاناة عنهم وتوجه الجزاءات الى النخب المسؤولة عن السياسات العدائية في دولة ما وحرمنها من التمتع بالسلع والخدمات المختلفة وذلك عن طريق تقييد تنقلهم وتحركاتهم وتجميد اصولهم المالية" [2]، وعليه فأن هذا التعريف يمتاز بانه قد شمل اهم انواع الجزاءات الذكية وهي (تجميد الاصول المالية وحظر السفر) [3]، وان القيود التي يتم فرضها بموجب الجزاءات الدولية الذكية تكون رد فعل الدول منفردة او مجتمعة على الدولة المستهدفة التي ارتكبت افعال غير مرغوب بها ومخالفة للقانون الدولي، لغرض ممارسة الضغط عليها، حيث يكون الهدف النهائي لها هو دفع الدولة المستهدفة الى القيام بتغيير سلوكها السياسي المخالف وغير المرغوب فيه[4] .

---

(1) احمد حسن فولي، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015، ص271.

(2) سوران اسماعيل عبدالله، دور العقوبات الذكية في ادارة الازمات الدولية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بيروت، 2013، ص57.

(3) محمد حسين محمد، سهاد عبد الجمال عبد الكريم، مفهوم الجزاءات الدولية الذكية وتطورها، بحث منشور في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد 12، العدد 46، 2023، ص389.

(4) صدام فيصل كوكز، تقييم تجربة الاتحاد الاوربي في استخدام العقوبات الذكية وفعاليتها في حماية حقوق الانسان، بحث منشور في المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة عبد الرحمان ميرة- بجاية، المجلد 15، العدد 1، الجزائر، 2017، ص32.

في حين يعرفها البعض الاخر بأنها " تركيز الضغوط القسرية على المسؤولين عن المخالفات مع التقليل من الاثار السلبية غير المقصودة، بحيث تستهدف وسائل الضغط عملية صنع القرار والنخب السياسية والكيانات من غير الدول لأجراء تعديل في السلوك المخالف للقانون الدولي" [1]، وعرفت ايضا بانها "الجزاءات التي تؤثر مباشرة على القادة السياسيين او المسؤولين عن خرق السلم، وتدع السكان المدنيين الابرياء بعيدين عن تأثيراتها وتقضي على معاناة المدنيين"[2].

وبالتالي فأن الجزاءات الدولية الذكية هي الجزاءات التي تستهدف القادة العسكريين والسياسيين وتتجنب غيرهم من المدنيين، اذ انها تقوم بتعمد الاضرار بالأشخاص الذين ارتكبوا او تسببوا بالفعل المخالف للقانون الدولي، بحيث ان هذا الاجراء يعد اجراء قسري يكون بديل للجزاءات التقليدية الشاملة، يكون الهدف منه حفظ السلم والامن الدوليين، من خلال اعتماد وسائل واليات تكون اقل ضرر وتكلفة على المجموعات المستضعفة والهشة، عن طريق استهداف الافراد والهيئات بشكل مباشر، دون المساس بحقوق وحريات الطبقة المستضعفة [3].

ثانياً– خصائص الجزاءات الدولية الذكية:– تشتمل الجزاءات الدولية الذكية على مجموعة من الخصائص تتمثل بما يأتي:–

1– **الذكاء:** في ضوء ما سبق ذكره في تعريف الجزاءات الدولية فأن الذكاء يعتبر عنصراً مميزاً لهذا النوع من الجزاءات، وذلك من خلال الاستهداف الاستراتيجي، الذي يكون مبني على خطط عملية يتم اعدادها لغرض تحديد ما سوف يتم استهدافه من خلال تطبيق الجزاءات الذكية، الامر الذي سوف يؤدي الى تحقيق نتائج ايجابية من خلال تحقيق هدف اساسي ورئيسي وهو تحويل سلوك الفئات المستهدفة وقطع الوسائل التي تساعد هذه الفئات على تنفيذ استراتيجيتها القائمة على انتهاك القانون الدولي، مما يضمن الحفاظ على السلم والامن الدوليين[4].

2– **الفاعلية:** ان الجزاءات الذكية تتميز بفاعلية الهدف اذ انها لا تطبق على السكان المدنيين والابرياء، انما تستهدف صناع القرار والنخب السياسية داخل الدولة، فلا تكون الدولة هدفها

(1) عمر سعد الله، القانون الدولي لحل النزاعات، دار هومة، الجزائر، 2010، ص193.
(2) رودريك ايليا ابي خليل، العقوبات الاقتصادية الدولية في القانون الدولي بين الفعالية وحقوق الانسان، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص126.
(3) بن زكري بن علو مديحة، اثر العقوبات الاقتصادية الدولية على حق الشعوب في التنمية، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة مستغانم، الجزائر، 2018- 2019، ص220.
(4) ئاراس عبدالله نجم الدين، مصدر سابق، ص11.

الاساسي وانما يكون تركيزها على المسؤولين عن المخالفات والانتهاكات[1]، اي انها تستهدف اولئك الاشخاص في السلطة مرتكبين الافعال المخالفة للقانون الدولي والتي تثير المجتمع الدولي، ويتم استهدافهم عن طريق استخدام مجموعة من الاليات والطرق الذكية، فتجميد الارصدة المالية للفئات التي يتم استهدافها بهذا النوع من الجزاءات سوف يحقق ضغطاً مركزاً يجعل من الاشخاص والكيانات المستهدفة عاجزة عن تمويل الانشطة المخالفة للقانون الدولي[2].

3- **حماية الفئات الضعيفة:** يكون الهدف الاساسي من الجزاءات الدولية الذكية هو السعي الى حماية الفئات الاجتماعية الضعيفة من الاطفال والنساء والمسنين وتجنب وقوعهم كضحايا للأثار الجانبية عند تطبيق الجزاءات، ويتحقق ذلك من خلال القيام بعزل الفئات الضعيفة المذكورة من الاثار الجانبية السلبية للجزاءات، والعمل على اعفاء السلع المحددة مثل (المواد الغذائية، والمستلزمات الطبية) من الحظر، الامر الذي يؤدي الى ضمان تقليل الكوارث الانسانية، اي تم تصميم هذا النوع من الجزاءات لغرض ضمان الوصول الى المسؤولين الحقيقين عن المخالفات والانتهاكات، مع تجنب الابرياء الاثار السلبية ووقوعهم كضحايا محتملين[3].

4- **اقل مساساً بحقوق الانسان:** ان الجزاءات الدولية الذكية تمتاز بكونها اقل مساساً بحقوق الانسان من الجزاءات التقليدية، وذلك لكونها جزاءات محدودة الاضرار، لأنها تسبب اضراراً مادية فقط لمرتكبي النشاطات والانتهاكات المخالفة للقانون الدولي والتي تخل بالسلم والامن الدوليين من الكيانات والافراد من دون المساس بحقوق الانسان بشكل مباشر مثل (الحق في الحياة او السلامة الجسدية والعقلية والحق في التنمية والتطوير) وغيرها من الحقوق، حيث ان الغاية الاساسية التي دفعت المجتمع الدولي للجوء الى هذا النوع من الجزاءات كونها اقل ضرراً لحقوق الانسان[4].

---

(1) نورة سعداني، العقوبات الدولية الذكية (الماهية وفعالية التطبيق)، بحث منشور في مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية تصدر عن المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية في برلين المانيا، العدد الاول، يوليو، 2019، ص11.

(2) ئاراس عبدالله نجم الدين، المصدر السابق، ص12.

(3) قردوح رضا، العقوبات الذكية كبديل للعقوبات الاقتصادية الشاملة في تحقيق الفعالية السياسية، بحث منشور في مجلة الابحاث القانونية والسياسية، تصدر عن مخبر دراسات وابحاث حول المجازر الاستعمارية ومخبر تطبيقات التكنولوجيات الحديثة على القانون، جامعة محمد لمين دباغين- سطيف2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 2، العدد 2، الجزائر، 2020، ص36.

(4) محمد حسين محمد، سهاد عبد الجمال عبد الكريم، مصدر سابق، ص392.

5- **التكييف:** ان الجزاءات الدولية الذكية تتسم بالتكييف والتحديث المستمر، اذ ان عملية رفع او تعديل جزاءات محددة من قبل لجنة الجزاءات المختصة ضمن مجلس الامن ترتبط بمعايير معينه، من ابرزها القيام بالتثبت من حدوث تغيير في السلوك الصادر من الفئة المستهدفة بالجزاءات والذي شكل الاساس بفرض الجزاءات عليها، وذات الامر يتم تطبيقه على موضوع اضافة اسماء جديدة الى قائمة الشخصيات والكيانات المستهدفة بناءً على سلوكياتها[1].

6- **الانتقائية:** ان الجزاءات الدولية الذكية تعتمد على الاسلوب الانتقائي عند فرضها بعيداً عن الاسلوب التقليدي الشامل، حيث يتم تحديد السلع والمعدات التي تطبق عليها الجزاءات، لغرض تجنب استهداف جميع صادرات وواردت الدولة[2]، اي يتم فرض جزاءات محددة بشكل انتقائي مثل القيام بتجميد الاموال الخاصة ببعض المسؤولين او من له صلة بهم، او قد يفرض حظر على بعض الاسلحة التي تشتمل على خطورة للسلم والامن الدوليين، او القيام بفرض حظر السفر على المسؤولين او رجال الاعمال الذين يثبت تورطهم في انتهاك القانون الدولي، او القيام بعزل الدبلوماسي، وفرض الحظر على انواع معينة من السلع مزدوجة الاستخدام او الكمالية[3].

7- **التأقيت:** تعتبر الجزاءات الدولية الذكية بطبيعتها جزاءات مؤقته، لأنها ترتبط بالسلوكيات والنشاطات التي صدرت عن الفئة المستهدفة واخلت بالسلم والامن الدوليين، وعليه متى ما انتهت هذه السلوكيات والنشاطات غير المشروعة تزول الجزاءات المرتبطة بها حكماً[4].

8- **شخصية الجزاء:** في اطار القانون الجنائي الداخلي فأن العقوبة لا تقع الا على الشخص مرتكب الجريمة او قد ساهم او اشترك بها دون ان تتعدى العقوبة الى اشخاص لا علاقة لهم بها، ذات الامر ينطبق على الجزاءات الدولية الذكية، اذ ان الغاية منها ان يتم تطبيقها على الافراد او الكيانات المستهدفة التي ارتكبت نشاطات غير مشروعة وفقاً لقواعد القانون الدولي قد اخلت بالسلم والامن الدوليين، الامر الذي يحقق العدالة عند تطبيق هذا النوع من الجزاءات[5].

---

(1) ئاراس عبدالله نجم الدين، مصدر سابق، ص12.

(2) بن موسى مليكة، العقوبات الذكية كأساس تنفيذ التزامات الدولية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2022- 2023، ص54.

(3) محمد حسين محمد، سهاد عبد الجمال عبد الكريم، مصدر السابق، ص392.

(4) ئاراس عبدالله نجم الدين، المصدر السابق، ص12.

(5) محمد حسين محمد، سهاد عبد الجمال عبد الكريم، المصدر السابق، ص392.

9- **مصالح الدول المجاورة:** ان الجزاءات الدولية الذكية لا تنتهك مصالح الدول المجاورة ولا تؤثر على الاقتصاد المحلي والتوازن التجاري، لأنها تكون ذات اهداف انتقائية ومحددة[1].

10- **البنى التحتية الاجتماعية:** تسعى الدول من خلال تطبيق الجزاءات الدولية الذكية الى الحد من التأثير على البنى التحتية الاجتماعية، لان هذا النوع من الجزاءات يقلل من الاضرار بعيدة الامد على المؤسسات الصحية والتعليمية ومنظمات المجتمع المدني[2].

نخلص مما سبق ذكره، الى ان الجزاءات الدولية الذكية ظهرت نتيجة المخاوف المتزايدة للمجتمع الدولي من الاثار السلبية التي تنتج من الجزاءات الدولية التقليدية على الدول الفقيرة وحياة المواطنين لا سيما الضعفاء منهم، وعليه فأن هذا النوع من الجزاءات اصبح وسيلة ضغط على الاطراف الفاعلة في الدول المسؤولة عن انتهاك القانون الدولي بعيداً عن الشعب، ودون الاضرار بالفئات الضعيفة وحماية الابرياء كون هذه الجزاءات ذات طبيعة انتقائية، وان هذا النوع من الجزاءات يزول وينتهي متى ما تغيرت سلوكيات الفئات المستهدفة التي ارتكبت افعال مخالفة للقانون الدولي.

الفرع الثاني

صور الجزاءات الدولية الذكية وأساسها القانوني

اولاً- صور الجزاءات الدولية الذكية:- تم الاعتماد على الاسلوب الانتقائي عند فرض الجزاءات الدولية الذكية بعيداً عن الاسلوب الشامل الذي كان متبع في السابق، اذ ان الجزاءات هنا ترتبط ارتباط وثيق بالغرض من فرضها، حيث قد تكون الغاية منها اضعاف الامكانيات الاقتصادية او العسكرية او المالية للدول او للأفراد او الكيانات المستهدفة او تقييد حرية التنقل والسفر، وعليه فأن الجزاءات الدولية الذكية لم يتم حصرها بشكل محدد وكامل وانما توجد انواع مختلفة حسب الغاية المتوخاة منها، لذلك سوف نتناول ابرز صور الجزاءات الذكية واكثرها تطبيقاً، كما يلي :-

1- **الجزاءات العسكرية:** ان هذا النوع من الجزاءات يتمثل في (الحظر على الاسلحة، او ايقاف المساعدات العسكرية، او عمليات التدريب العسكري) يكون الهدف منها هو استهداف القوات

(1) نورة سعداني، مصدر سابق، ص12.
(2) بن موسى مليكة، مصدر سابق، ص54.

العسكرية[1]، وهو ما اتبع ضد ليبيا عندما تم منع توريدها لجميع انواع الاسلحة وما يتعلق بها من عتاد فضلاً عن منع بيعها او القيام بنقلها سواء بشكل مباشر او غير مباشر وذلك بموجب قرار مجلس الامن المرقم 1970 لسنة (2011)[2]، ويعتبر هذا النوع هو الاكثر استخداماً من بين الجزاءات الدولية الذكية لان الحد من انتشار الاسلحة يعني الحد من الحروب وانتهاكات حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني.

2- **حظر السفر:** اي القيام بفرض قيود لغرض منع الافراد والهيئات والمجموعات الدائمة في النظام المستهدف وحسب الاسماء المدرجة من التنقل والسفر[3]، حيث طبق مجلس الامن هذا النوع من الجزاءات في قضية اغتيال (الحريري) رئيس الوزراء اللبناني، وذلك عندما شكل مجلس الامن لجنة وفق القرار 1636 (2005) لغرض تسجيل الاشخاص اللذين تحددهم اللجنة التحقيقية الدولية او الحكومة اللبنانية ورفع اسمائهم لغرض حظر السفر عليهم وتجميد اموالهم وذلك للاشتباه في تورطهم بالتفجير الذي حدث في بيروت عام 2005 الذي قتل فيه رفيق الحريري رئيس الوزراء اللبناني آنذاك[4].

3- **الجزاءات المالية:** ان هذا النوع من الجزاءات يتمثل في القيام بتجميد الاصول المالية والموارد الاقتصادية، والمقصود بالتجميد في ضل هذا الموضوع ووفقاً للجنة العقوبات بمجلس الامن الدولي ليس المصادرة او القيام بنقل الملكية، وانما القيام بحرمان المستهدفين من استعمال اصولهم المالية ومواردهم الاقتصادية ليس بشكل دائمي وانما لفترة معينة تكون لغاية تغيير سلوكهم المخل بالسلم والامن الدوليين، وان مصطلح تجميد الاصول يسري على جميع الموارد المالية والاقتصادية بكل اصنافها واشكالها، ومنها على سبيل المثال(المبالغ النقدية، والشيكات،

(1) محمد سعادي، العقوبات الاقتصادية الدولية الذكية، بحث منشور في مجلة القانون، تصدر عن معهد العلوم القانونية والادارية بالمركز الجامعي/ احمد زبانة- غليزان، العدد السادس، الجزائر، يونيو 2016، ص50.

(2) للمزيد من التفاصيل ينظر: قرار مجلس الامن الدولي رقم 1970 لسنة (2011) الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 6491، المعقودة في 26 شباط 2011.

(3) بن زكري بن علو مديحة، مصدر سابق، ص223.

(4) بو ضياف اسمهان، العقوبات الدولية الذكية الصادرة عن مجلس الامن ضد الافراد والكيانات من غير الدول، بحث منشور في مجلة الحقوق والعلوم السياسية، تصدر عن جامعة عباس لغرور خنشلة، المجلد 10، العدد2، الجزائر، 2023، ص29.

والفواتير، والحوالات، والصكوك لحاملها، وادوات الدفع بالأنترنت، ورأس المال السهمي، وحصص المال في مقاولة ذاتية او شركة اشخاص) وغيرها من الموارد[1].

4- **الجزاءات التجارية:** يتمثل هذا النوع بالقيام بفرض حظر على السلع الاساسية للدول المستهدفة مثل السلع الحيوية ذات القيمة العالية وتعتبر من الموارد الاقتصادية المهمة للدول المستهدفة ومنعها من تصديرها، ومن ثم يحرم على الدول الاخرى من استيرادها، وان الغاية من ذلك هو تقليل الموارد المالية للدول المستهدفة، فعلى سبيل المثال دولة ما تعتمد على النفط بنسبة 90% لغرض الحصول على العملات الاجنبية، فان اتباع هذا الاسلوب من الجزاءات يؤدي الى انخفاض عائدات هذه الدولة من العملات الاجنبية بشكل كبير[2]، اي ان تطبيق هذا النوع من الجزاءات والاستمرار في تطبيقه سوف ينعكس سلباً على المواطنين في الامد المتوسط او البعيد.

ثانياً- الأساس القانوني للجزاءات الدولية الذكية:- ان الجزاءات الدولية الذكية لها اساس قانوني (عالمي واقليمي) نوضحه كما يلي:-

1- **الأساس العالمي** يتمثل بنصوص ميثاق الامم المتحدة، اذ تشير المادة (39) الى صلاحية مجلس الامن في تقرير حالة ما اذا كان قد وقع تهديد للسلم او الامن الدولي او اخلالاً به او ان عملاً من اعمال العدوان قد حدث بالفعل، وطبقاً لذلك يقرر مجلس الامن ما يجب القيام به من تدابير وفق المواد (41، و42) من الميثاق لغرض حفظ السلم والامن الدوليين واعادتهما الى الوضع الطبيعي[3]، ونصت المادة 41 منه على انه (لمجلس الامن ان يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله ان يطلب الى اعضاء الامم المتحدة تطبيق هذه التدابير ويجوز ان يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفاً جزئياً او كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية)[4]، وعليه فأن الاساس القانوني لهذا النوع من الجزاءات في

(1) شيبان نصيرة، عباسة طاهر، العقوبات الذكية: بديل للعقوبات الاقتصادية الدولية، بحث منشور في مجلة الاجتهاد القضائي، تصدر عن مخبر اثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع- جامعة محمد خضير بسكرة، العدد السابع عشر، الجزائر، سبتمبر 2018، ص275.

(2) شيبان نصيرة، عباسة طاهر، المصدر نفسه، ص273.

(3) نصت المادة 39 من ميثاق الامم المتحدة لعام 1945على انه (يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين 41 و42 لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه).

(4) نص المادة 41 من ميثاق الامم المتحدة لعام 1945.

ميثاق الامم المتحدة هو نص المادة (41)، متى ما كيف مجلس الامن ان فعل ما يهدد السلم والامن الدوليين وفق المادة (39)، وعلى الدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة ان تلتزم بهذه القرارات والتدابير وتنفذها وفقاً لنصوص المواد (25 و48) من الميثاق[1]، وان مجلس الامن يقوم بفرض الجزاءات الذكية على اساس الضرورات العملية لغرض الحفاظ على حقوق الانسان، اي ان هذا النوع من الجزاءات لا يكون مبني على اساس قانوني منفصل عن الجزاءات التقليدية، وانما تعتبر نموذج متطور لها لأنه لا توجد نصوص صريحة في ميثاق الامم المتحدة خاصة بالجزاءات الذكية فقط[2].

وان مجلس الامن عندما يقوم بتطبيق الجزاءات الدولية الذكية على الافراد والكيانات من غير الدول، فأنه يستند في ذلك الى(فكرة الاختصاصات الضمنية)[3]، لان ميثاق الامم المتحدة لم ينص بشكل صريح على فرض جزاءات من هذا النوع ضد الكيانات من غير الدول الا ان ضرورة حفظ السلم والامن الدوليين تعطي لمجلس الامن اختصاصاً ضمنياً بفرض هذا النوع من الجزاءات كونه الجهاز المسؤول عن حفظهما[4].

2- **الأساس الإقليمي** فيتمثل بنصوص ميثاق الاتحاد الاوربي، الذي شكلت الجزاءات الدولية الذكية احد اهم الادوات المستخدمة في سياسة الاتحاد الاوربي، حيث شهد هذا النوع من الجزاءات تطوراً كبيراً من قبل الاتحاد الاوربي في عام 2007 عند ابرام اتفاقية لشبونة التي حلت محل الدستور الاوربي، ان هذه الاتفاقية تضمنت مادتين لفرض العقوبات الذكية، حيث نصت المادة (75) منها على امكانية تجميد اموال الافراد لغرض منع ومكافحة الارهاب وتحقيق الامن والسلم على صعيد

(1) نصت المادة 25 من ميثاق الامم المتحدة لعام 1945على انه (يتعهد اعضاء الامم المتحدة بقبول قرارات مجلس الامن وتنفيذها وفق هذا الميثاق)، في حين نصت المادة 48 من ذات الميثاق على انه (1- الأعمال اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدولي يقوم بها جميع أعضاء "الأمم المتحدة" أو بعض هؤلاء الأعضاء وذلك حسبما يقرره المجلس.
2- يقوم أعضاء "الأمم المتحدة" بتنفيذ القرارات المتقدمة مباشرة وبطريق العمل في الوكالات الدولية المتخصصة التي يكونون أعضاء فيها.).

(2)Iraq sanctions: Humanitarian implications and options for the future, Security council, global policy, a report published by OCHA, 6, August, 2002, p 3.

(3) تعرف الاختصاصات الضمنية بانها (الاختصاصات التي لا تعطى صراحة للمنظمة الدولية بمقتضى دستورها او ميثاقها او اي من النصوص الاخرى التي تشكل جزءاً من النظام القانوني للمنظمة الدولية، ولكن اهلية المنظمة لمباشرتها، تستفاد حتما من عبارات الميثاق واهداف المنظمة الدولية ومبادئها). د. هادي نعيم المالكي، المنظمات الدولية، ط3، دار المسلة للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2023، ص38. وللمزيد من التفاصيل حول فكرة الاختصاصات الضمنية ينظر: د. هادي نعيم المالكي، نفس المصدر. ص36- 43.

(4) للمزيد من التفاصيل ينظر: سهاد عبد الجمال عبد الكريم الزهيري، الجزاءات الدولية الذكية في القانون الدولي العام (دراسة تحليلية تطبيقية)، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق- جامعة الموصل، 2017، ص74- 75.

الدول الاوربية بصورة خاصة بالإضافة الى الحفاظ على حقوق الانسان الاساسية، اي ان هذه المادة تتيح للبرلمان والمجلس الاوربي تقييد حركات رؤوس الاموال والاصول المالية والموارد الاقتصادية للأشخاص الاعتباريين اوالطبيعيين او الكيانات من غير الدول، في حين تضمنت المادة (215) تخفيض العلاقات الاقتصادية والنقدية فيما بين الاتحاد الاوربي ضد اي دولة اخرى والتي اطلق عليها الدولة (الثالثة) لغرض حفظ السلم والامن الدوليين، ان هذه المواد تمثل الاساس القانوني للاتحاد الاوربي من اجل تبني الجزاءات الدولية الذكية لغرض حماية الاتحاد الاوربي والحفاظ على السلم والامن الدوليين[1].

يتضح من كل ذلك ان الاساس القانوني للجزاءات الدولية الذكي في الاتحاد الاوربي اكثر وضوح ودقة من ميثاق الامم المتحدة، اذ ان ميثاق الامم المتحدة يعطي الصلاحية والتقدير لمجلس الامن بفرض التدابير في حال وجود تهديد للسلم والامن الدوليين، الا انه لم يحدد نوع هذه الجزاءات بشكل محدد او لم يشير اليها بنص صريح، الا ان الاتحاد الاوربي قد نص على هذه الجزاءات بشكل واضح وبين اهميتها بنصوص صريحة.

المطلب الثاني

آثار الجزاءات الذكية من الناحية الإنسانية

نظراً للأثار السلبية الكبيرة التي تترتب على تطبيق الجزاءات الشاملة، لجأ المجتمع الدولي الى تطبيق نوع اخر من الجزاءات لغرض الحد من الاثار الوخيمة للجزاءات الشاملة يعرف بالجزاءات الذكية، حيث اثبتت التجارب العملية لهذا النوع من الجزاءات انها تكون ذات اثار سلبية محدودة على المدنيين والابرياء وليست ذو اثر معدوم اي بمعنى لها ايجابيات كثيرة من الناحية الانسانية مع سلبيات محدودة وليس عامة كما في الجزاءات الشاملة وهو ما سوف نبينه في الفرع الاول من هذا المطلب، ثم ننتقل الى بيان بعض التطبيقات العملية للجزاءات الدولية الذكية في الفرع الثاني.

(1) سهاد عبد الجمال عبد الكريم الزهيري، الجزاءات الدولية الذكية في القانون الدولي العام (دراسة تحليلية تطبيقية)، المصدر نفسه، ص88، 90.

الفرع الاول

الآثار الإيجابية والسلبية للجزاءات الذكية من الناحية الإنسانية

ان الاعتماد على الجزاءات الدولية الذكية بصورها المختلفة له اثار انسانية محدودة كونها تقتصر على اهداف محددة دون ان تكون شاملة تمس كافة الشعب، لكن أثاراها السلبية ليست معدومة، وعليه سوف نوضح تباعاً الأثار الايجابية والسلبية لكل صورة من الصور المهمة للجزاءات الدولية الذكية:-

اولاً- آثار الحظر على الاسلحة: ان هذه الصورة من صور الجزاءات الذكية تكون بصورة مستهدفة، وعليه لا يرجح ان يكون لها أثر سلبي مباشر من الناحية الانسانية، بل انها تسهم بشكل كبير الى الحد من الكوارث الانسانية التي تنتج عن تطبيق انواع اخرى من الجزاءات الدولية الشاملة[1]، الا ان عملية تنفيذ هذا النوع من الجزاءات الذكية قد يؤدي الى خفض العمالة (الجنود او الاشخاص الذين يعملون في انتاج الصناعات الدفاعية)، الامر الذي ينتج عنه انخفاض معدل القدرة الشرائية لدى هذه الفئة وعوائلهم، كما انه قد تؤدي الى اثار غير مباشرة وتكون بشكل كبير، حيث ان عملية فرض حظر على الاسلحة قد يؤدي الى دفع الحكومات على العمل بتخصيص مبالغ كبيرة من العملة الاجنبية لغرض الحصول على الاسلحة المحظورة بشكل غير شرعي، الامر الذي ينعكس على الانفاق الحكومي مما ينتج معه انخفاض في الرفاه الاقتصادي لذلك البلد بشكل عام بسبب اهمال بقية القطاعات والاتجاه نحو توريد الاسلحة المحظورة[2]، كما ان هذا النوع قد يتم تطبيقه بعد فوات الاوان اي بعد ان تمتلئ المنطقة موضوع النزاع بالأسلحة والمعدات العسكرية، فضلاً عن ان الاعضاء الدائمين في مجلس الامن وحلفائهم هم دائماً في مأمن من تطبيق هذا النوع من الجزاءات بحقهم[3]، الا انه وعلى الرغم من ذلك فأن فرض الحظر على الاسلحة قد يقلل من قدرة اطراف النزاع على الحفاظ على القتال او يساهم في الحد من قدرة نظام قمعي معين بالحاق الأذى بالسكان المدنيين والابرياء، بالإضافة الى ايجابيات كثيرة اخرى تنتج عن تطبيق هذه الصورة من الجزاءات الذكية على المستوى الدولي[4].

---

(1) قردوح رضا، العقوبات الذكية مدى اعتبارها بديلا للعقوبات الاقتصادية التقليدية في علاقتها بحقوق الانسان، مذكرة ماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر- باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، الجزائر، 2010- 2011، ص157.

(2) بن موسى مليكة، مصدر سابق، ص103.

(3)نورة سعداني، مصدر سابق، ص19.

(4) بن موسى مليكة، مصدر سابق، ص103

ثانياً– آثار الجزاءات المالية: ان هذه الصورة من الجزاءات الذكية التي تستهدف بشكل مباشر المصالح الشخصية المالية والتجارية للمسؤولين عن انتهاك القانون الدولي تكون اكثر فاعلية من الصور الاخرى لأنها تتم بطريقة اسهل من الصور الاخرى من حيث فرض تكاليف مباشرة على الهدف وسرعة التنفيذ[1]، الا ان تطبيق هذا النوع من الجزاءات قد يؤثر على اسواق رأس المال، بالإضافة الى انه قد يؤدي الى ارتفاع في معدلات التضخم وانخفاض كبير في تجارة البلد المعني، الامر الذي قد ينعكس سلباً على السكان من ناحية الزيادة في تكلفة السلع التي يقابلها انخفاض في القدرة الشرائية للمواطنين بسبب انخفاض فرص العمل، فضلاً عن ذلك فأن الجزاءات المالية قد تؤدي الى شل تجارة البلد المعني وايقافها بشكل كامل، كما حدث مع ماينمار عام 2003 عندما قامت الولايات المتحدة الامريكية بفرض جزاءات مالية عليها تتمثل بحظر على العملات المالية الامريكية مما أثر على تجارة ماينمار[2]، وذلك لان الشركات العاملة هنالك في مجال التجارة عمدت الى ايقاف خطابات الاعتماد للاستيراد والتصدير والتي تكون بالدولار الامريكي، وعلى الرغم من ذلك فان هذه الاثار قد تكون قصيرة الامد كون ان الشركات التجارية قد تعمل على ايجاد الحلول من خلال التحول الى المتاجرة بعملات اخرى وان كان هذا الامر ليس سهلاً[3]، وعليه ولضمان نجاح مثل هذا النوع من الجزاءات الذكية فيجب ان تكون اصول الاشخاص واعضاء الانظمة المستهدفة في الخارج معلومة لغرض القيام بمصادرتها او تجميدها، بالإضافة الى تحديد الهدف بشكل مباشر ومعرفة ملفه الشخصي بشكل دقيق وتحديد الشركاء التجاريين وتعاملاته المصرفية[4].

ثالثاً– آثار الحظر على السفر: الاصل في هذا النوع من الجزاءات الذكية انه ليس له تأثير على عامة الناس، وذلك لأنه يمس الاطراف المستهدفة، الا انه وعلى الرغم من ذلك قد يمس السكان اثاراً سلبية نتيجة تطبيق هذا النوع من الجزاءات، فعلى سبيل المثال ان غلق الوكالات التجارية للشركة المعنية في الامر يؤدي الى خسائر كبيرة في الوظائف، فضلاً عن ذلك فان الحظر على الطيران تكون أثارة السلبية كبيرة من الناحية الانسانية على كافة السكان اذا كان الطيران يستخدم لنقل المعدات الطبية الى داخل وخارج المناطقة المعنية اي المستهدفة، وبالتالي ان تطبيق هذا النوع من الجزاءات يجب ان يتم بحذر على

(1) نورة سعداني، مصدر سابق، ص20.

(2) معوش عبد الحق، معوش سيد علي، دور العقوبات الذكية في ادارة الازمات الدولية بين الشرعية الدولية وانتهاك حقوق الانسان، مذكرة ماجستير، جامعة عبد الرحمان ميرة- بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، الجزائر، 2020، ص93.

(3) بن موسى مليكة، المصدر السابق، ص104.

(4) نورة سعداني، المصدر السابق، ص21.

المستهدفين، وبشكل مؤقت حتى لا تمتد أثارة الى كافة المدنيين وان يتم تطبيق الاستثناءات الانسانية لغرض الحد من الأثار السلبية لهذا النوع من الجزاءات[1]، اذ ان السفر وحرية التنقل قد كفلها القانون الدولي لحقوق الانسان لكل فرد[2]، الا في الحالات التي تتعلق بالصحة العامة او الطوارئ الوطنية.

رابعاً– آثار الجزاءات التجارية: بالنظر الى الجزاءات الدولية الذكية المستهدفة سابقة الذكر فان الجزاءات التجارية تكون اكثر تأثيراً على الاوضاع الانسانية وهي تكون قريبة من الجزاءات الشاملة كونها تستهدف السلع والخدمات مما يؤدي الى الاضرار بالسكان بشكل عام ويمكن تلافي ذلك اذا كانت السلع والخدمات الي يتم استهدافها ذات اهمية قليلة، الا انه لا يوجد شيء مضمون بتجنب الأثار السلبية عند تطبيق هذه الصورة من الجزاءات، لأنه في حال تم تقليل او الغاء النشاط في قطاع اقتصادي معين سيؤدي ذلك الى تقليل اليد العاملة بهذا القطاع، الامر الذي سوف يؤدي الى انخفاض القدرة الشرائية للموظفين وعائلاتهم، وينتج أثار وخيمة على القطاعات الاقتصادية الاخرى التي توفر السلع والخدمات [3]، بالإضافة الى ذلك فأن تطبيق هذا النوع من الجزاءات الذكية قد يكون لها أثر غير مباشر على الاعمال التجارية في البلد المعني، حيث من الممكن ان تؤدي الى حدوث ندرة في الموارد مما ينتج عنها الاحتكار ورفع الاسعار وبالتالي حدوث ازمة انسانية، كل ذلك قد يؤدي الى تدهور الاوضاع المعيشية في البلد المعني بشكل كبير [4].

وينبغي الاشارة الى ان مجلس الامن وفي قرارات عديدة قد نص على **الاستثناءات الإنسانية** عند فرض احد صور هذه الجزاءات، وخصوصاً فيما يتعلق بتجميد الاصول، وابرزها القرار رقم 2664 لعام 2022، والذي قد شدد فيه على ان الجزاءات التي تفرض لا يقصد بها ان ترتب اثار ضارة من الناحية الانسانية بالسكان المدنيين ولا عواقب ضارة بالأنشطة الانسانية او من يقومون بها، واشار الى ان توفير مقدمي الخدمات الانسانية والاموال والموارد الاقتصادية الاخرى او تجهيزها او القيام بتوفير السلع والخدمات من اجل ضمان ايصال المساعدات الانسانية في الزمان المناسب او لغرض مساندة الانشطة الاخرى التي يكون الهدف منها دعم الاحتياجات الانسانية الاساسية، تكون جميعها اعمال مسموح بها ولا تشكل انتهاكاً

(1) معوش عبد الحق، معوش سيد علي، المصدر السابق، ص94

(2) نصت المادة 13 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948 على انه (1. لكل فرد حق في حرية الحركة اختيار المكان داخل حدود الدولة. 2. لكل فرد حق في الوصول الى اي بلد، بما في ذلك بلده، وفي نفس الوقت العودة الى بلده).

(3) قردوح رضا، العقوبات الذكية مدى اعتبارها بديلا للعقوبات الاقتصادية التقليدية في علاقتها بحقوق الانسان، مصدر سابق، ص160.

(4) بن موسى مليكة، مصدر سابق، ص106.

لتدابير تجميد الاموال والاصول المالية المفروضة من قبل مجلس الامن، بالإضافة الى ذلك فأن هذا القرار قد منح ايضاً استثناء لأغراض انسانية على نظام الجزاءات المفروض على تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة لمدة سنتين[1].

الفرع الثاني

التطبيقات العملية للجزاءات الدولية الذكية

يوجد العديد من التطبيقات العملية للجزاءات الدولية الذكية التي تم فرضها على الدول والكيانات الاخرى من غير الدول عند قيامها بانتهاك القانون الدولي، بعضها تم فرضة من قبل منظمة الامم المتحدة عن طريق مجلس الامن الدولي كونه الجهاز الرئيسي المختص بحفظ السلم والامن الدوليين في العالم، وبعضها تم فرضه من قبل الاتحاد الاوربي، وذلك في حال فشل مجلس الامن باتخاذ التدابير وفرض الجزاءات بسبب موقف الدول الكبرى دائمة العضوية في مجلس الامن واستخدامها لحق النقض الفيتو اذا كانت التدابير تمس احدى هذه الدول او حلفائها، وسوف نتناول بعض هذه التطبيقات بأيجاز، كما يلي:-

اولاً- الجزاءات الدولية الذكية التي فرضها مجلس الامن الدولي: استطاع مجلس الامن الدولي فرض التدابير والجزاءات الذكية على العديد من الدول والكيانات الاخرى من غير الدول، لكون ان هذه الجزاءات لم تمس احدى الدول الكبرى في المجلس ولا حلفائها وبالتالي حصلت على الاغلبية المطلوبة في التصويت داخل مجلس الامن من دون ان يتم استخدام حق النقض (الفيتو)[2]، ومن هذه الحالات:-

1-الجزاءات الدولية الذكية المطبقة على السودان: لقد تم تطبيق الجزاءات الدولية الذكية في السودان من قبل مجلس الامن بسبب ازمة (دار فور)، حيث قامت مجموعات مسلحة في عام 2003 بشن هجمات على الاقليم، والتي تفاقم الامر معها وتسبب بخروج الوضع عن سيطرة الحكومة الرسمية في السودان مما جعل الازمة تنتقل من النطاق الداخلي الى نطاق التدويل بسبب الابعاد الاقليمية والدولية لهذه الازمة، حتى اصبحت هذه المسألة داخل اروقة الامم المتحدة في عام 2004 على اساس انها تهدد السلم

(1) للمزيد من التفاصيل ينظر: قرار مجلس الامن الدولي رقم 2664 لسنة (2022) الذي اتخذه مجلس الامن في جلسة 9214 المعقودة في 9 كانون الاول 2022.

(2) ان القرارات التي يتخذها مجلس الامن في المسائل غير الاجرائية تصدر بأغلبية تسعة من اعضاء المجلس على ان يكون من بينها اصوات الاعضاء الدائمين متفقة. للمزيد من التفاصيل حول نظام التصويت في مجلس الامن وكيفية استخدام حق النقض (الفيتو) ينظر: د. هادي نعيم المالكي، مصدر سابق، ص232- 242.

والامن الدوليين[1]، مما دفع الامم المتحدة الى اصدار العديد من القرارات الدولية تخص حالة السودان وقد تضمنت تلك القرارات العديد من الجزاءات الدولية الذكية يمكن تلخيصها بالاتي:-

أ- حظر السلاح: حيث تم تطبيق هذا الجزاء بموجب الفقرة السابعة من قرار مجلس الامن الدولي المرقم 1556 لسنة 2004 والتي نصت على انه (يقرر ان تتخذ جميع الدول التدابير اللازمة لمنع قيام مواطنيها او القيام من اقليمها، او باستخدام سفن او طائرات تحمل علمها، بيع اسلحة ومواد ذات صلة من جميع الانواع الى جميع الكيانات غير الحكومية وجميع الافراد العاملين في ولايات شمال دارفور وجنوب دار فور وغرب دار فور، بمن فيهم الجنجويد، او امدادهم بهذه الاسلحة والمواد، بما في ذلك الاسلحة والذخيرة والمركبات والمعدات العسكرية والمعدات شبه العسكرية وقطع الغيار اللازمة لما سبق ذكره، سواء كان منشؤها اراضيها ام لا)[2].

ب-حظر السفر: نجد انه تم النص على هذا الجزاء بموجب قرار مجلس الامن الدولي المرقم 1672 لسنة 2006 والذي تضمن (فرض حظر السفر على جميع الاشخاص او الكيانات المحددين في القائمة، من قبل لجنة العقوبات المعنية، بامتناع جميع الدول من دخولهم اراضيها باستثناء حالة ما اذا كان السفر للاحتياجات الانسانية، كالواجبات الدينية او كلما تبين للجنة العقوبات بأن هذا السفر بإمكانه ارساء عملية السلام والاستقرار في السودان)[3] ، وفي هذا القرار نجد انه تم النص على الاستثناءات الانسانية من حظر السفر وهذا الامر يعد غاية الجزاءات الذكية حتى لا يتأثر كافة السكان من الجزاءات.

ت-الجزاءات المالية: تم فرض هذه الجزاءات من قبل مجلس الامن بموجب قراره المرقم 1591 لسنة 2005 حيث اشار الى (تجميد الاصول المالية والموارد الاقتصادية الموجودة داخل اراضي الدول الاعضاء والتي يملكها او يتحكم فيها سواء بشكل مباشر او غير مباشر

(1) ئاراس عبدالله نجم الدين، مصدر سابق، ص117.
(2) للمزيد من التفاصيل ينظر: قرار مجلس الامن الدولي رقم 1556 لسنة (2004) الذي اتخذه مجلس الامن في جلسة 5015 المعقودة في 30 تموز 2004.
(3) للمزيد من التفاصيل ينظر: قرار مجلس الامن الدولي رقم 1672 لسنة (2006) الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 5423 المعقودة في 25 نيسان 2006.

الاشخاص المحددين في قائمة العقوبات، او تلك التي تحوزها كيانات يملكها هؤلاء الاشخاص)[1] .

2-الجزاءات الدولية الذكية المطبقة على حركة طالبان والقاعدة وتنظيم داعش الارهابي: لقد ظهر تطبيق مفهوم الجزاءات الدولية على هذا النوع من الكيانات ضمن سياسية مجلس الامن لمكافحة الارهاب عقب احداث الحادي عشر من ايلول لعام 2001 في الولايات المتحدة الامريكية، بموجب قرار مجلس الامن الدولي المرقم 1373 لسنة 2001 الذي اشار الى (وجوب الامتناع عن تمويل انواع الدعم الصريح والضمني على الكيانات كافة او الاشخاص المتورطين في الاعمال الارهابية)[2] ، ولقد فرض مجلس الامن صورة عديدة من الجزاءات الذكية على حركة طالبان وتنظيم القاعدة ومنها[3] :-

أ- الجزاءات المالية على تنظيم القاعدة وحركة طالبان التي فرضت بموجب القرار رقم 1267/ 1999 والقرارات اللاحقة الاخرى بهذا الشأن، حيث تم فرض حظر مالي على كل من(أسامة بن لادن واعضاء منظمة القاعدة وجماعة طالبان) وسائر الجماعات الارهابية والافراد والكيانات والمشاريع المرتبطة بهم.

ب- حظر السفر الذي تم تطبيقه على (تنظيم القاعدة وحركة طالبان) من خلال القيام بمنع تحركهم ودخولهم الى اراضي بقية الدول او القيام بالعبور منها.

ت- حظر الاسلحة وتوريدها حيث تم تطبيق ذلك ايضاً على (حركة طالبان وتنظيم القاعدة).

ث- حظر الطيران على (تنظيم القاعدة وحركة طالبان).

ولقد فرض مجلس الامن الدولي العديد من الجزاءات ضد تنظيم (داعش) الارهابي في العراق والشام باعتباره تنظيماً ارهابياً يشكل تهديداً للسلم والامن الدوليين، ومن القرارات التي اصدرها مجلس الامن بهذا الخصوص ما يلي:

---

(1) للمزيد من التفاصيل ينظر: قرار مجلس الامن الدولي رقم 1591 لسنة (2005) الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 5153 المعقودة في 29 اذار 2005.

(2) للمزيد من التفاصيل ينظر: قرار مجلس الامن الدولي رقم 1373 لسنة (2001) الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 4385 المعقودة في 28 ايلول 2001.

(3) ئاراس عبدالله نجم الدين، مصدر سابق، ص120.

أ- القرار رقم 2199 لسنة 2015 والذ تضمن معالجة مصادر التمويل لتنظيم داعش الارهابي، التي تم تصنيفها بموجب القرار الى ثلاثة مصادر تشملها الجزاءات الذكية تتمثل (بتجارة النفط ونهب التراث الثقافي والاختطاف طلباً للفدية وجمع التبرعات)[1] .

ب- القرار رقم 2253 لسنة 2015، حيث تم بموجب هذا القرار تغيير اسم لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة الى (لجنة الجزاءات المعنية بتنظيم الدولة الاسلامية وتنظيم القاعدة)، وتضمن القرار التوجيهات التي تتعلق بمعايير الادراج في قوائم الجزاءات وتفعيل تنفيذها[2].

ت- القرار رقم 2368 لسنة 2017، والذي نص فيه مجلس الامن على ان (تنظيم الدولة الاسلامية داعش منبثق من تنظيم القاعدة وتسري عليه جميع القرارات، بالإضافة الى التذكير بضرورة تطبيق الجزاءات الذكية على هذا التنظيم التي تتمثل في تجميد الاصول المالية والموارد الاقتصادية، وحظر تجارة النفط، بالإضافة الى الموارد المستخدمة والتي توفر خدمات المواقع على شبكة الانترنت وما يتصل بها)[3] .

علماً ان نظام الجزاءات المفروض على تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الاسلامية (داعش)، فقد نص مجلس الامن على الاعفاء منه لمدة سنتين لأسباب انسانية، فيما يتعلق بتدابير تجميد الاصول وتقديم المساعدات والخدمات الانسانية الاساسية بموجب القرار رقم 2664 لعام 2022، وقد تم تمديد الاعفاء مرة اخرى لفترة غير محدودة للأسباب الانسانية نفسها بموجب قرار مجلس الامن رقم 2761 لعام 2024[4].

ثانياً– الجزاءات الدولية الذكية التي فرضها الاتحاد الاوربي:– قد يفشل مجلس الامن الدولي باتخاذ التدابير وفرض الجزاءات الدولية على بعض الدول والكيانات الاخرى من غير الدول لغرض اعادة السلم والامن الدوليين الى نصابه، وذلك بسبب موقف الدول الكبرى في المجلس واستخدامها لحق النقض (الفيتو) او التهديد باستخدامه، اذا كانت تلك التدابير او الجزاءات تمس احدى الدول الكبرى في المجلس او احد

(1) للمزيد من التفاصيل ينظر: قرار مجلس الامن الدولي رقم 2199 لسنة (2015) الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 7379 المعقودة في 12 شباط 2015.

(2) للمزيد من التفاصيل ينظر: قرار مجلس الامن الدولي رقم 2253 لسنة (2015) الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 7587 المعقودة في 15 كانون الاول 2015.

(3) للمزيد من التفاصيل ينظر: قرار مجلس الامن الدولي رقم 2368 لسنة (2017) الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 8007 المعقودة في 20 تموز 2017.

(4) للمزيد من التفاصيل ينظر: قرار مجلس الامن الدولي رقم 2761 لسنة (2024) الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 9802 المعقودة في 6 كانون الاول 2024.

حلفائها، وقد فشل المجلس في باتخاذ التدابير وفرض الجزاءات في حالات عديدة منها حالة (ميانمار وروسيا)، الامر الذي دفع الاتحاد الاوربي الى فرض جزاءات دولية ذكية على هذه الدول، الا ان ما يفرضه الاتحاد الاوربي يكون ملزماً فقط لدول هذا الاتحاد دون الدول الاخرى.

1-الجزاءات الدولية الذكية المطبقة على دولة ميانمار: لقد فشل مجلس الامن بفرض اي جزاءات دولية على ميانمار، وذلك بسبب الانقسام بين الدول الخمس دائمة العضوية في المجلس والتهديد باستخدام حق النقض (الفيتو) من قبل الصين وروسيا، حيث تتمتع الدولتان بعلاقات استراتيجية وعسكرية واقتصادية وثيقة مع ميانمار، وترى كل من الصين وروسيا ان الازمة في ميانمار هي شأن داخلي لا تشكل اي خطر ولا تهدد السلم والامن الدوليين، وبالتالي تعارض اي تدابير يلجأ اليها مجلس الامن لفرض عقوبات اقتصادية او حضر السلاح دولي من خلال استخدام حق الفيتو او التهديد به[1].

وبسبب استمرار المشاكل في ميانمار والتي شكلت انتهاكات كبيرة وخطيرة لحقوق الانسان، وخاصة ما تعرضت له الاقلية المسلمة (الروهينغا) هناك من معاناة انسانية واضطهاد وابادة جماعية، وما رافقه من فشل للمجلس العسكري الحاكم في السيطرة على الوضع وفرض السلام والامن الاهلي والمجتمعي، واستمرار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان، الامر الذي دفع الاتحاد الاوربي الى فرض مجموعة من الجزاءات الذكية الانتقائية ضد دولة ميانمار تتلخص بما يلي[2]:-

أ- حظر الاسلحة والمعدات العسكرية.

ب- حظر وتعليق المساعدات الانسانية (على ان يسمح باستثناء المشاريع التي تدعم حقوق الانسان والديمقراطية والحكم الرشيد ومنع الصراعات، وبناء المجتمع المدني والصحة والتعليم وحماية البيئة والحد من الفقر).

ت- حظر السفر وتجميد اصول اعضاء المجلس العسكري وكبار القادة العسكريين.

ث- حظر الاستثمار الاجنبي، والقروض الخارجية، وحظر اقامة المشاريع المشتركة.

---

(1) للمزيد من التفاصيل حول فشل مجلس الامن بفرض جزاءات بحق ميانمار بسبب تهديدات الصين وروسيا: ينظر لويس شاربونو، حان الوقت لكشف زيف تهديدات الصين بشأن ميانمار في الامم المتحدة، تقرير منشور على الموقع الالكتروني لمنظمة (HUMAN RIGHTS WATCH) عبر الرابط الاتي: https://www.hrw.org تاريخ اخر زيارة 2026/7/10.

(2) صدام فيصل كوكز، مصدر سابق، ص41.

ج- حظر تصدير المعدات والتكنولوجيا، وتوفير المساعدات التقنية او المالية للشركات التي تعمل في قطع الاشجار، والاحجار الكريمة وشبه الكريمة، وتعدين المعادن، وذات الحظر على استيراد ما ذكر.

2-الجزاءات الدولية الذكية المطبقة على دولة روسيا: تعتبر روسيا احد الدول الكبرى دائمة العضوية في مجلس الامن ولها حلفاء من الدول الكبرى وبالتالي لا يستطيع مجلس الامن اتخاذ تدابير وفرض جزاءات بحق روسيا بسبب وضعها في مجلس الامن واستعمال حق النقض الخاص بها، الامر الذي دفع الاتحاد الاوربي للاستجابة للازمة في اوكرانيا بسبب الغزو الروسي، ففي عام 2022 قرر الاتحاد الاوربي القيام بفرض مجموعة من الجزاءات بحق روسيا كون ما قمت به روسيا يمثل مساساً بالأمن والسلم الدوليين، فضلاً عن كونه اعتداء عسكري على سيادة دولة اوكرانيا، مما يشكل تهديداً على الامن الخاص بالاتحاد الاوربي، وان الجزاءات التي تم فرضها ارتكزت بشكل اساسي على استهداف الافراد والشركات خارج الاتحاد الاوربي، مع وضع القيود في ذات الوقت على الافراد والشركات داخل الدول الاعضاء في الاتحاد ممن يمارسون اعمالاً تجاريا مع روسيا[1]، ويبين الاتحاد الاوربي ان الهدف من هذه الجزاءات ليس المعاقبة وانما الهدف منها هو محاولة انشاء ضغوط سياسية واقتصادية على روسيا لغرض انشاء وسيلة ردع من اجل تغيير السلوك الروسي عن طريق فرض تكاليف اضافية على الافراد والجهات التي تشملهم الجزاءات، وان الجزاءات الاقتصادية التي فرضها الاتحاد الاوربي على روسيا قد شملت ايضاً اخراج روسيا من (نظام سوفت المالي) ومنعها من الوصول الى اسواق التداول العالمي، اضافة الى حظر تأشيرات السفر والتعاملات التجارية مع الشركات الروسية، وكذلك حظر الملاحة الجوية الروسية في أوربا[2].

وعليه نخلص مما سبق ذكره، ومن خلال التطبيق العملي لهذا النوع من الجزاءات، الى ان الجزاءات الدولية الذكية تكون ذات أثار سلبية محدودة من الناحية الانسانية، على العكس من الجزاءات الشاملة التي

(1) Sanctions in the context of Russia's invasion of Ukraine, in Depth analysis, European Parliament, EGOV, EU parliament reports, April 2022, p 1.

(2) ئاراس عبدالله نجم الدين، مصدر سابق، ص51.

تكون ذات أثار وخيمة تمس جميع الابرياء والمدنيين، الا ان هذا الامر لا يعيني بان أثارها معدومة وانما تكون محدودة الأثر، بالإضافة الى ان مجلس الامن الدولي دائماً ما يكون خاضع لضغوط الدول الخمس دائمة العضوية في المجلس من خلال استخدام حق (الفيتو) او التهديد باستخدامه عند اتخاذ اي تدابير او فرض جزاءات من هذا النوع ضد احدى هذه الدول او حلفائها، على العكس من الاتحاد الاوربي الذي يستطيع اتخاذ اي جزاءات ضد اي دولة تهدد الامن الخاص بالاتحاد الاوربي بشكل خاص والسلم والامن الدوليين بشكل عام، الا ان الجزاءات التي يفرضها الاتحاد الاوربي تكون ملزمة فقط لدول هذا الاتحاد.

الخاتمة

في ختام بحثنا الموسوم (الجزاءات الدولية الذكية وآثارها الإنسانية)، توصلنا إلى مجموعة من النتائج والمقترحات سوف نبينها تباعاً:

اولاً– (النتائج):

1– تم اللجوء الى الجزاءات الدولية الذكية لغرض التقليل من انتهاكات حقوق الانسان وتجنب المدنيين الابرياء الأثار الانسانية السلبية التي تصيبهم نتيجة تطبيق الجزاءات الدولية الشاملة.

2– ان الجزاءات الدولية الذكية تكون ذات طابع استهدافي وانتقائي، اي تستهدف المخالفين فقط، ويتم انتقاء انواع معينة من السلع والاسلحة والاصول المالية لغرض فرض وايقاع العقوبات عليها.

3– ان حظر السلاح هو اكثر صور الجزاءات الذكية استخداماً، اما الجزاءات المالية تكون الصورة الاسهل تنفيذاً، في حين ان الجزاءات التجارية هي الصورة الاكثر اثاراً سلبية من الناحية الانسانية، اما حظر السفر فهي الصورة الاقل ضرراً من الناحية الانسانية اذا استخدمت بحذر وبشكل مؤقت.

4– ان الجزاءات الدولية الذكية تكون ذات اثار سلبية محدودة وليست معدومة من الناحية الانسانية.

5– ان الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الامن وصاحبة القرار في المجتمع الدولي بالإضافة الى حلفائها، دائماً ما تكون في مأمن من تطبيق هذا النوع من الجزاءات الدولية بحقها.

ثانياً– (المقترحات):

1- ضرورة توضيح الهدف من فرض الجزاءات الدولية الذكية، وعندما يتم فرضها على الدول والافراد والكيانات من غير الدول المخالفة للقانون الدولي يجب مراقبتها بشكل دقيق ومستمر، لغرض التأكد من انها تحقق الهدف المنشود منها وتجنب السكان الابرياء الأثار الانسانية السلبية.

2- عندما يتم فرض الجزاءات الدولية الذكية فأنه من الضروري وضع حد زمني عند فرض هذه الجزاءات وتنفيذها حتى لا تطول المدة ، مما يسمح للأفراد والكيانات المستهدفة من اتخاذ الاجراءات الوقائية اللازمة للتهرب والتخلص من الجزاءات، وبالتالي تفقد هذه الجزاءات الغاية التي اوجدت من اجلها.

3- من الضروري القيام بمراجعة دورية عند تطبيق هذا النوع من الجزاءات وبيان أثارها من الناحية الانسانية، وذلك من خلال القيام بدراسات وتقارير ميدانية تحدد تلك الأثار، على ان يتم اخذ هذه الدراسات والتقارير بعين الاعتبار وان يتم اعتمدها من الجهات المختصة لغرض تحديد الأثار السلبية من الناحية الانسانية، ومعالجتها وتغييرها لغرض ضمان تحقيق الجزاءات الدولية الذكية الهدف المنشود منها.

4- ضرورة ان يتم فرض وتطبيق الجزاءات الدولية الذكية على جميع منتهكي القانون الدولي من الدول والافراد والكيانات من غير الدول دون تمييز، والابتعاد عن سياسة الكيل بمكيالين التي تنال من فاعلية هذا النوع من الجزاءات.

قائمة المصادر والمراجع

اولاً: الكتب:

1- احمد حسن فولي، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 2015.

2- رودريك ايليا ابي خليل، العقوبات الاقتصادية الدولية في القانون الدولي بين الفعالية وحقوق الانسان، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009.

3- سوران اسماعيل عبدالله، دور العقوبات الذكية في ادارة الازمات الدولية، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بيروت، 2013.

4- عمر سعد الله، القانون الدولي لحل النزاعات، دار هومة، الجزائر، 2010.

5- هادي نعيم المالكي، المنظمات الدولية، ط3، دار المسلة للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2023.

ثانياً: الرسائل والاطاريح:

1- بن زكري بن علو مديحة، اثر العقوبات الاقتصادية الدولية على حق الشعوب في التنمية، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة مستغانم، الجزائر، 2018- 2019.

2- بن موسى مليكة، العقوبات الذكية كأساس تنفيذ التزامات الدولية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2022- 2023.

3- سهاد عبد الجمال عبد الكريم الزهيري، الجزاءات الدولية الذكية في القانون الدولي العام (دراسة تحليلية تطبيقية)، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق- جامعة الموصل، 2017.

4- قردوح رضا، العقوبات الذكية مدى اعتبارها بديلا للعقوبات الاقتصادية التقليدية في علاقتها بحقوق الانسان، مذكرة ماجستير، جامعة العقيد الحاج لخضر- باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، الجزائر، 2010- 2011.

5- معوش عبد الحق، معوش سيد علي، دور العقوبات الذكية في ادارة الازمات الدولية بين الشرعية الدولية وانتهاك حقوق الانسان، مذكرة ماجستير، جامعة عبد الرحمان ميرة- بجاية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، الجزائر، 2020.

6- ئاراس عبدالله نجم الدين، العقوبات الذكية في اطار التنظيم الدولي، اطروحة دكتوراه، كلية القانون- جامعة بغداد، 2023.

ثالثاً: البحوث:

1- بو ضياف اسمهان، العقوبات الدولية الذكية الصادرة عن مجلس الامن ضد الافراد والكيانات من غير الدول، بحث منشور في مجلة الحقوق والعلوم السياسية، تصدر عن جامعة عباس لغرور خنشلة، المجلد 10، العدد2، الجزائر، 2023.

2- شيبان نصيرة، عباسة طاهر، العقوبات الذكية: بديل للعقوبات الاقتصادية الدولية، بحث منشور في مجلة الاجتهاد القضائي، تصدر عن مخبر اثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع- جامعة محمد خضير بسكرة، العدد السابع عشر، الجزائر، سبتمبر 2018.

3- صدام فيصل كوكز، تقييم تجربة الاتحاد الاوربي في استخدام العقوبات الذكية وفعاليتها في حماية حقوق الانسان، بحث منشور في المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة عبد الرحمان ميرة- بجاية، المجلد 15، العدد 1، الجزائر، 2017.

4- قردوح رضا، العقوبات الذكية كبديل للعقوبات الاقتصادية الشاملة في تحقيق الفعالية السياسية، بحث منشور في مجلة الابحاث القانونية والسياسية، تصدر عن مخبر دراسات وابحاث حول المجازر الاستعمارية ومخبر تطبيقات التكنولوجيات الحديثة على القانون، جامعة محمد لمين دباغين- سطيف2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 2، العدد 2، الجزائر، 2020.

5- محمد حسين محمد، سهاد عبد الجمال عبد الكريم، مفهوم الجزاءات الدولية الذكية وتطورها، بحث منشور في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد 12، العدد 46، 2023.

6- محمد سعادي، العقوبات الاقتصادية الدولية الذكية، بحث منشور في مجلة القانون، تصدر عن معهد العلوم القانونية والادارية بالمركز الجامعي/ احمد زبانة- غليزان، العدد السادس، الجزائر، يونيو 2016.

7- نورة سعداني، العقوبات الدولية الذكية (الماهية وفعالية التطبيق)، بحث منشور في مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية تصدر عن المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية في برلين المانيا، العدد الاول، يوليو، 2019.

رابعاً: الاتفاقيات دولية:

1- ميثاق الامم المتحدة لعام 1945.

2- الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948.

خامساً: القرارات الدولية:

1- قرار مجلس الامن الدولي رقم 1373 لسنة (2001) الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 4385 المعقودة في 28 ايلول 2001.

2- قرار مجلس الامن الدولي رقم 1556 لسنة (2004) الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 5015 المعقودة في 30 تموز 2004.

3- قرار مجلس الامن الدولي رقم 1591 لسنة (2005) الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 5153 المعقودة في 29 اذار 2005.

4- قرار مجلس الامن الدولي رقم 1672 لسنة (2006) الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 5423 المعقودة في 25 نيسان 2006.

5- قرار مجلس الامن الدولي رقم 1970 لسنة (2011) الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 6491، المعقودة في 26 شباط 2011.

6- قرار مجلس الامن الدولي رقم 2199 لسنة (2015) الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 7379 المعقودة في 12 شباط 2015.

7- قرار مجلس الامن الدولي رقم 2253 لسنة (2015) الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 7587 المعقودة في 15 كانون الاول 2015.

8- قرار مجلس الامن الدولي رقم 2368 لسنة (2017) الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 8007 المعقودة في 20 تموز 2017.

9- قرار مجلس الامن الدولي رقم 2664 لسنة (2022) الذي اتخذه مجلس الامن في جلستة 9214 المعقودة في 9 كانون الاول 2022.

10- قرار مجلس الامن الدولي رقم 2761 لسنة (2024) الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 9802 المعقودة في 6 كانون الاول 2024.

سادساً: المواقع الالكترونية:

- لويس شاربونو، حان الوقت لكشف زيف تهديدات الصين بشأن ميانمار في الامم المتحدة، تقرير منشور على الموقع الالكتروني لمنظمة (HUMAN RIGHTS WATCH) عبر الرابط الاتي: https://www.hrw.org .

سابعاً: المصادر الاجنبية:

1- Iraq sanctions: Humanitarian implications and options for the future, Security council, global policy, a report published by OCHA, 6, August, 2002.

2- Sanctions in the context of Russia's invasion of Ukraine, in Depth analysis, European

Parliament, EGOV, EU parliament reports, April 2022.

List of Sources and References

First: Books

1. Ahmed Hassan Fuli, *Public International Law*, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2015.
2. Roderick Ilya Abi Khalil, *International Economic Sanctions in International Law: Between Effectiveness and Human Rights*, 1st ed., Al-Halabi Legal Publications, Beirut, 2009.
3. Soran Ismail Abdullah, *The Role of Smart Sanctions in International Crisis Management*, 1st ed., Al-Halabi Legal Publications, Beirut, Lebanon, 2013.
4. Omar Saadallah, *International Law for the Settlement of Disputes*, Dar Houma, Algeria, 2010.
5. Hadi Naeem Al-Maliki, *International Organizations*, 3rd ed., Dar Al-Masalla for Printing, Publishing and Distribution, Baghdad, 2023.

Second: Theses and Dissertations

1. Ben Zakri Ben Allou Madiha, *The Impact of International Economic Sanctions on Peoples' Right to Development*, PhD Dissertation, Faculty of Law and Political Science, University of Mostaganem, Algeria, 2018–2019.
2. Ben Moussa Malika, *Smart Sanctions as a Basis for Implementing International Obligations*, Master's Thesis, Faculty of Law and Political Science, Abdelhamid Ibn Badis University of Mostaganem, Algeria, 2022–2023.
3. Suhad Abdul-Jamal Abdul-Karim Al-Zuhairi, *Smart International Sanctions under Public International Law: An Applied Analytical Study*, PhD Dissertation, College of Law, University of Mosul, 2017.
4. Qardouh Reda, *Smart Sanctions: The Extent to Which They Can Be Considered an Alternative to Traditional Economic Sanctions in Relation to Human Rights*, Master's Thesis, University of Batna 1 – Hadj Lakhdar, Faculty of Law and Political Science, Department of Law, Algeria, 2010–2011.
5. Maoush Abdel-Haq and Maoush Sayed Ali, *The Role of Smart Sanctions in International Crisis Management between International Legitimacy and Human Rights Violations*, Master's Thesis, Abderrahmane Mira University – Béjaïa, Faculty of Law and Political Science, Department of Public Law, Algeria, 2020.
6. Aras Abdullah Najm Al-Din, *Smart Sanctions within the Framework of International Organization*, PhD Dissertation, College of Law, University of Baghdad, 2023.

Third: Research Papers

1. Bou Diaf Asmahan, "Smart International Sanctions Issued by the Security Council against Individuals and Non-State Entities," *Journal of Law and Political Science*, published by Abbas Laghrour University of Khenchela, Vol. 10, No. 2, Algeria, 2023.
2. Chaibane Nassira and Abassa Taher, "Smart Sanctions: An Alternative to International Economic Sanctions," *Journal of Judicial Jurisprudence*, published by the Laboratory of the Impact of Judicial Jurisprudence on Legislative Activity, University of Mohamed Khider Biskra, No. 17, Algeria, September 2018.
3. Saddam Faisal Koukez, "Assessing the European Union's Experience in Using Smart Sanctions and Their Effectiveness in Protecting Human Rights," *Academic Journal of Legal Research*, Faculty of Law and Political Science, Abderrahmane Mira University – Béjaïa, Vol. 15, No. 1, Algeria, 2017.
4. Qardouh Reda, "Smart Sanctions as an Alternative to Comprehensive Economic Sanctions for Achieving Political Effectiveness," *Journal of Legal and Political Research*, published by the Laboratory of Studies and Research on Colonial Massacres and the Laboratory of Applications of Modern Technologies to Law, University of Mohamed Lamine Debaghine – Sétif 2, Faculty of Law and Political Science, Vol. 2, No. 2, Algeria, 2020.
5. Muhammad Hussein Muhammad and Suhad Abdul-Jamal Abdul-Karim, "The Concept and Development of Smart International Sanctions," *Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences*, University of Kirkuk, Vol. 12, No. 46, 2023.
6. Muhammad Saadi, "Smart International Economic Sanctions," *Journal of Law*, published by the Institute of Legal and Administrative Sciences at Ahmed Zabana University Center – Relizane, No. 6, Algeria, June 2016.
7. Noura Saadani, "Smart International Sanctions: Nature and Effectiveness of Implementation," *International Law Journal for Research Studies*, published by the Arab Democratic Center for Strategic, Economic and Political Studies, Berlin, Germany, No. 1, July 2019.

Fourth: International Conventions

1. *Charter of the United Nations*, 1945.
2. *Universal Declaration of Human Rights*, 1948.

Fifth: International Resolutions

1. United Nations Security Council Resolution No. 1373 (2001), adopted at the Council's 4385th meeting, held on September 28, 2001.

2. United Nations Security Council Resolution No. 1556 (2004), adopted at the Council's 5015th meeting, held on July 30, 2004.
3. United Nations Security Council Resolution No. 1591 (2005), adopted at the Council's 5153rd meeting, held on March 29, 2005.
4. United Nations Security Council Resolution No. 1672 (2006), adopted at the Council's 5423rd meeting, held on April 25, 2006.
5. United Nations Security Council Resolution No. 1970 (2011), adopted at the Council's 6491st meeting, held on February 26, 2011.
6. United Nations Security Council Resolution No. 2199 (2015), adopted at the Council's 7379th meeting, held on February 12, 2015.
7. United Nations Security Council Resolution No. 2253 (2015), adopted at the Council's 7587th meeting, held on December 15, 2015.
8. United Nations Security Council Resolution No. 2368 (2017), adopted at the Council's 8007th meeting, held on July 20, 2017.
9. United Nations Security Council Resolution No. 2664 (2022), adopted at the Council's 9214th meeting, held on December 9, 2022.
10. United Nations Security Council Resolution No. 2761 (2024), adopted at the Council's 9802nd meeting, held on December 6, 2024.

Sixth: Electronic Sources

1. Louis Charbonneau, "It Is Time to Expose the Falsehood of China's Threats Concerning Myanmar at the United Nations," report published on the website of **Human Rights Watch**:
Human Rights Watch

Seventh: Foreign Sources

1. *Iraq Sanctions: Humanitarian Implications and Options for the Future*, Security Council, Global Policy, report published by OCHA, August 6, 2002.
2. *Sanctions in the Context of Russia's Invasion of Ukraine*, In-Depth Analysis, European Parliament, EGOV, European Parliament Reports, April 2022.